وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 28 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يحقق أكبر المكاسب مع تجدد هجمات البحر الأحمر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الأربعاء على ارتفاع محققة أكبر المكاسب منذ أكثر من أسبوع، مع مراقبة المستثمرين لتجدد هجمات البحر الأحمر، وقلق تأثر الشحن، برغم استئناف بعض شركات الشحن الكبرى المرور عبر المنطقة على الرغم من الهجمات المستمرة والتوترات الأوسع في الشرق الأوسط.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 15 سنتا، بما يعادل 0.2 بالمئة، إلى 81.22 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ثمانية سنتات، أو 0.1 بالمئة، إلى 75.49 دولارا للبرميل، واستقر الخامان القياسيان مرتفعين أكثر من اثنين بالمئة في الجلسة السابقة إذ أثارت هجمات أخرى على سفن في البحر الأحمر مخاوف من تعطل حركة الشحن، علاوة على آمال بخفض أسعار الفائدة الأميركية مما قد يعزز النمو الاقتصادي ويغذي الطلب.

واستأنفت شركات الشحن الكبرى مثل ميرسك وسي ام إيه الفرنسية المرور عبر البحر الأحمر بعد نشر قوة عمل متعددة الجنسيات في المنطقة. وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في شركة الوساطة المالية فيليب نوفا بي تي إي: «الصراع المستمر في البحر الأحمر يدفع إلى الارتفاع»، «فيما يزيد عمق السوق الضعيف -بسبب موسم العطلات- من التعقيدات»، وقالت «على الرغم من إغلاق قنوات الشحن وإعادة توجيه السفن، فإن مدى تأثر الإمدادات العالمية لا يزال موضع نقاش». ومن المتوقع أن تقرر شركة هاباج لويد الألمانية ما إذا كانت ستستأنف الشحنات عبر البحر الأحمر يوم الأربعاء.

وظل النفط مدعوماً أيضاً بالتكهنات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة في عام 2024، ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل تكاليف الاقتراض، مما يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط، وأظهر استطلاع أن من المتوقع أن تنخفض مخزونات الخام الأميركية بمقدار 2.6 مليون برميل الأسبوع الماضي، في حين من المرجح أن ترتفع مخزونات نواتج التقطير والبنزين.

ومن المتوقع صدور تقارير المخزون من مجموعة الصناعة التابعة لمعهد البترول الأميركي وإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية، يومي الأربعاء والخميس على التوالي، أي بعد يوم من الموعد المعتاد لكلا التقريرين بسبب عطلة عيد الميلاد. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، حقق النفط مكاسب قوية، حيث أدى انقطاع الإمدادات في البحر الأحمر واحتمال تخفيض أسعار الفائدة الأميركية مبكرًا في عام 2024 إلى تقديم بعض الدعم للنفط الخام.

وتشجعت الأسعار أيضًا بإتمام الحكومة الأميركية عقودًا لشراء ثلاثة ملايين برميل من النفط، بهدف تجديد احتياطي النفط الاستراتيجي بعد سحب الاحتياطي إلى أدنى مستوياته في 40 عامًا تقريبًا في وقت سابق من هذا العام، وكانت اضطرابات الشحن في البحر الأحمر الناجمة عن الهجمات التي شنتها جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران على

السفن، نقطة دعم رئيسة لأسعار النفط الخام في الأسابيع الأخيرة، خاصة وأن الصراع ينذر بتأخير محتمل في عمليات التسليم عبر قناة السويس.

وبعيدًا عن الاضطرابات الجيوسياسية، تلقت أسعار النفط الدعم أيضًا من احتمال انخفاض أسعار الفائدة الأميركية في عام 2024، حيث أشارت البيانات الأخيرة إلى استمرار تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وربما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام، على الرغم من أن خطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي لبدء خفض أسعار الفائدة لا تزال غير مؤكدة.

وينصب التركيز الآن على بيانات المخزونات الأميركية المقرر صدورها في وقت لاحق يومي الأربعاء والخميس لمزيد من الدلائل على الإمدادات في أكبر مستهلك للوقود في العالم. وتأخر إصدار بيانات المخزون لهذا الأسبوع لمدة يوم بسبب عطلة عيد الميلاد يوم الاثنين.

وهزت سلسلة من الزيادات في المخزونات الأميركية خلال الأسابيع القليلة الماضية أسواق النفط، خاصة وأن ارتفاع مخزونات البنزين ونواتج التقطير يشير إلى تباطؤ الطلب على الوقود في البلاد. وتشير الزيادات أيضًا إلى أسواق أقل ضيقًا في عام 2024 مما كان متوقعًا في البداية، وهو اتجاه من المتوقع أن يبقي أسعار النفط منخفضة، وعلى الرغم من المكاسب الأخيرة، لا تزال العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط تتجه نحو خسارة نحو 7 % لكل منهما في عام 2023.

وكان للمخاوف بشأن الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم -مع فشل الانتعاش الاقتصادي في التحقق- تأثير كبير على الأسعار، وكذلك المخاوف من تباطؤ الطلب العالمي على النفط الخام بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم. ومن المتوقع أيضًا أن تكون إمدادات النفط أقل شحًا مما كان متوقعًا في البداية في أوائل عام 2024، بعد تخفيضات الإنتاج المخيبة للآمال من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بينما ظل الإنتاج الأميركي عند مستويات قياسية.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، حقق النفط أكبر مكاسبه منذ أكثر من أسبوع بسبب تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، مع هجوم جديد على الشحن في البحر الأحمر مما دفع السفن إلى تجنب طريق الشحن الرئيس. وتم تداول خام برنت القياسي العالمي بالقرب من 81 دولارًا للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 2.5 % يوم الثلاثاء، مع تجاوز خام غرب تكساس الوسيط 75 دولارًا. وتعرضت السفينة «إم إس سي يونايتد» للهجوم بينما كانت في طريقها إلى باكستان من المملكة العربية السعودية، على الرغم من قيام الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى بتشكيل قوة عمل بحرية لردع الهجمات.

ويعد الهجوم الأخير الذي شنه المسلحون الحوثيون المتمركزون في اليمن، إلى جانب الضربات الأميركية على أهداف في العراق، بمثابة علامات أخرى على أن الحرب لا تزال تهدد بالتوسع إلى صراع أوسع يمكن أن يزعزع استقرار الشرق الأوسط. ولا يزال النفط في طريقه لتسجيل أول انخفاض سنوي منذ عام 2020، على الرغم من أن التوترات ساعدت الأسعار على الانتعاش من أدنى مستوياتها التي بلغتها في وقت سابق من هذا الشهر. وهناك مخاوف واسعة النطاق بشأن تخمة المعروض العام المقبل على الرغم من القيود الجديدة على الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها.

وفي الوقت نفسه، تعززت الفروق الزمنية في الجلسات الأخيرة، حيث بلغت الفجوة بين أقرب عقدين لبرنت 19 سنتًا للبرميل مقارنة بـ 4 سنتات قبل أسبوع. ومن المرجح أيضًا أن تشهد الجلسات بين عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة أحجامًا أقل، مع غياب العديد من المتداولين.

وتظل الإشارات الأخرى أقل إيجابية. ويواجه كلا الخامين القياسيين ما يسمى بتقاطع الموت، حيث يكون المتوسط المتحرك لمدة 50 يومًا أقل من نظيره البالغ 200 يوم. ويرى بعض المتداولين أن هذا النمط ينذر بمزيد من الضعف. وكان الأسعار قفزت أكثر من اثنين بالمئة في إغلاق تداولات يوم الثلاثاء إلى أعلى مستوياته هذا الشهر، إذ أثارت هجمات أخرى على سفن في البحر الأحمر مخاوف من تعطل حركة الشحن وآمال في خفض أسعار الفائدة مما قد يعزز النمو الاقتصادي ويغذي الطلب.

وجرت تسوية العقود الآجلة لخام برنت في أغلاق أمس الأول مرتفعة دولارين، أو 2.5 %، عند 81.07 دولارا للبرميل، بعد أن ارتفعت بما يصل إلى 3.4 % خلال الجلسة. وارتفع الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 2.01 دولار، أو 2.7 %، إلى 75.57 دولارا. وزادت موجة الصعود، التي جاءت في ظل تعاملات هزيلة مع إغلاق بعض الأسواق لقضاء العطلات، من مكاسب الأسبوع الماضي البالغة نحو ثلاثة بالمئة بعد أن أثارت هجمات الحوثيين على السفن قلق المستثمرين وفي ظل عدم ظهور أي علامة على انحسار أعمال العنف في غزة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي: «هناك الكثير من التوترات الجيوسياسية اليوم فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وقد أثار ذلك بعض القلق هنا بشأن أمن عبور النفط والسلع الأخرى».

وعلى الرغم من المخاوف بشأن الشرق الأوسط وإعادة توجيه السفن، فإن العرض الفعلي لم يتأثر بعد. وأعلنت شركة ميرسك يوم الأحد عن إعادة تشغيل طرق الشحن عبر البحر الأحمر، بينما تعمل شركة سي ام إيه الفرنسية على زيادة عدد السفن التي تمر عبر قناة السويس، مما يخفف المخاوف إلى حد ما. وتوقفت شركات الشحن عن إرسال السفن عبر البحر الأحمر وفرضت رسومًا إضافية على تغيير مسار السفن. ويتصل البحر الأحمر بقناة السويس، وهي طريق ملاحي رئيس يستخدم لنحو 12 % من التجارة العالمية.

وقال تيم سنايدر، الاقتصادي في شركة ماتادور إيكونوميكس: «لدينا مشكلات في البحر الأحمر، مما يتسبب في دوران السفن حول القرن الأفريقي، مما يزيد من الأسعار والمخاطر». وقال «قد يتبين أن هذه بداية ليست جيدة جدًا لعام 2024.» كما وجد النفط دعما من التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي سوف يخفض أسعار الفائدة العام المقبل. ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، وهو ما يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وتبلغ رهانات المتداولين على أن البنك المركزي سيخفض سعر الفائدة بما لا يقل عن 25 نقطة أساس في مارس 2024، 86 %، مقارنة بنحو 21 % في نوفمبر، وفقًا لأداة فيد واتش التابعة لمجموعة سي ام إي. على الرغم من إعلان شركة الحاويات العملاقة إيه بي مولر ميرسك يوم الأحد أنها تستعد لاستئناف استخدام البحر الأحمر تحت حماية قوة المهام البحرية الجديدة المتعددة الجنسيات، إلا أن العديد من الشركات الأخرى تواصل تجنب قناة السويس لصالح رحلات

أكثر أمانًا ولكن أطول.

وساعدت المكاسب الأخيرة التي حققها النفط الخام في تقليص الانخفاض السنوي، حيث يتجه النفط الآن نحو خسارة بنحو 6 % هذا العام. وقد تم تعزيز الفترات الزمنية، وتأرجح الفارق الفوري لخام برنت - الفرق بين أقرب عقدين له - إلى 22 سنتًا للبرميل في التخلف، وهو نمط تسعير صعودي على المدى القريب، مقابل 16 سنتًا للبرميل في هيكل الكونتانجو المعاكس قبل أسبوع. ومن المرجح أن يشهد الأسبوع بين عطلات عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة سيولة ضعيفة، مع انخفاض إجمالي الفائدة المفتوحة عبر عقود النفط الرئيسة منذ منتصف هذا الشهر تقريبًا. كما انخفض التقلب الضمني للنفط خلال الأسابيع الأخيرة.

قطاع الطاقة العالمي يشهد طفرة بزعامة الهيدروجين «السعودي»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتطلع قطاع الطاقة العالمي إلى إنهاء العام 2023 على أعلى مستوى بعد وصول محور الاحتياطي الفيدرالي الذي طال انتظاره أخيرًا، وليس من المستغرب أن يبدأ وول ستريت والمستثمرون في النظر إلى كراتهم البلورية لمحاولة التنبؤ بما يخبئه العام الجديد لأسواق الطاقة، حيث يتوقع البعض أننا سنرى المزيد من الشيء نفسه بينما يقول آخرون أنهم يتوقعون انتعاش أسعار النفط. وسيراقب المستثمرون أيضًا عن كثب لمعرفة ما إذا كان ركن آخر من السوق سيعود إلى الحياة أخيرًا.

وفي عقود الصفقات، انخفضت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ العالمية في مجال النفط والغاز إلى 3% فقط من القيمة السوقية للصناعة سنويًا، بانخفاض عن الذروة البالغة 10% في عام 2014. ولحسن الحظ، هناك بصيص من الأمل، حيث تم تسجيل تصحيح النفط الأمريكي بزيادة طفيفة بنسبة 3% على أساس سنوي في الربع الثالث مع الإعلان عن 105 صفقات اندماج واستحواذ بقيمة إجمالية قدرها 47 مليار دولار.

وانهارت الصفقة بعد انهيار أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي إلى 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من ذروة صيف 2022 التي بلغت حوالي 9 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وقال أدريان جوديسمان، شريك مجموعة إينرجي ادفايزرز: «لمجموعة متنوعة من الأسباب، كانت الصفقة بين هذين الطرفين منطقية إلى حد كبير. والشيء الرئيسي الذي تغير هو قيمة الصفقة، والتي تمت إعادة معايرتها بشكل فعال مع انخفاض سعر الغاز بشكل مستمر، مقارنة بسعر الغاز الأعلى بكثير في الولايات المتحدة».

ونشطت شركة تي جي للموارد الطبيعية في هاينزفيل بعد الاستحواذ على أصول شركة شل في تكساس/لويزيانا في عام 2019. ولم تشهد هاينزفيل سوى القليل من عمليات الاندماج والاستحواذ على مدار العامين الماضيين وسط أسعار الغاز المتقلبة. من جهتها، أعلنت شركة بروكفيلد كورب الكندية عن خطط لبيع الأصول المتجددة المملوكة لشركتها سايتا ييلد بقيمة 1.5 مليار يورو (1.64 مليار دولار) بما في ذلك الديون. والأصول التي سيتم بيعها هي محطات طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية الموجودة في إسبانيا والبرتغال.

وتمتلك شركة سايتا 28 مزرعة رياح و10 حدائق كهروضوئية. ومع ذلك، فإن محطاتها الحرارية الشمسية السبعة ليست جزءًا من عملية البيع. مع الإشارة إلى إن موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الوفيرة في إسبانيا والبرتغال جعلتهما نقطة جذب لكل من الشركات المحلية والأجنبية التي تتطلع إلى الاستفادة من الطلب المتزايد على الطاقة المتجددة. وقد أثار هذا موجة من صفقات الطاقة المتجددة في المنطقة مع الاتجاه العالمي الأوسع نحو الاستثمارات المستدامة.

وفي المكسيك، وافقت شركة جروبو كارسو ساب، التابعة للملياردير المكسيكي كارلوس سليم، على الاستحواذ على حصة بتروبال سابي في حقلين للنفط في كامبيتشي بجنوب المكسيك مقابل 530 مليون دولار، مما يوسع رهانها على إنتاج الطاقة. وبموجب الصفقة، ستحصل جروبو كارسو على حصة 50٪ في حقلي النفط إيتشالكيل وبوكوتش، حسبما كشفت الشركة في بيان لها. وبحسب الشركة فإن الحقول تنتج نحو 16350 برميلا من النفط الخام المكافئ يوميا. وقفزت أسهم كارسو إلى مستويات قياسية عند 181.79 بيزو بعد الإعلان عن الصفقة.

وقد رحب الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور بالاتفاق على الرغم من انتقاده في وقت سابق لإصلاحات الطاقة التي فتحت التنقيب أمام الاستثمار الخاص، قائلا: «لماذا أحتفل بهذا؟ لأنه يبقى في أيدي المكسيكيين وأنا متأكد من أنهم سيستثمرون لاستخراج النفط الخام. وقال الرئيس في مؤتمره الصحفي اليومي "أعتبر ذلك خبرا جيدا". وأدت سياسات أوبرادورس القومية إلى تزايد عداء الحكومة المكسيكية للشركات الأجنبية. وفي وقت سابق من العام، اضطرت شركة تجارة النفط والسلع العملاقة، ترافيجورا، إلى تقليص أعمالها التجارية في النفط في المكسيك بسبب تقلص هوامش الربح. وسجلت شركة ترافيجورا انخفاضًا في هامش الربح بسبب دعم الوقود من قبل الحكومة المكسيكية.

وفي الإمارات، وقعت شركة بترول أبو ظبي الوطنية، أدنوك مؤخراً اتفاقية مدتها 15 عاماً مع شركة إي ان ان للغاز الطبيعي المسال الصينية، لتوريد ما لا يقل عن مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال. وسيتم الحصول على الوقود فائق التبريد بشكل أساسي من مشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال التابع لشركة أدنوك في أبوظبي، ومن المتوقع أن تبدأ عمليات التسليم في عام 2028. ووفقًا لأدنوك، سيكون مصنع الرويس أول مشروع للغاز الطبيعي المسال في المنطقة يعمل بالطاقة النظيفة، مما يجعل «واحدة من منشآت الغاز الطبيعي المسال الأقل كثافة من حيث الكربون في العالم».

وباعتبارها واحدة من أكبر شركات الطاقة الخاصة في الصين، قامت شركة إي ان ان، بتوقيع العديد من صفقات التوريد طويلة الأجل. وفي شهر يونيو الماضي، وقعت شركة تشينير اتفاقية بيع وشراء طويلة الأجل للغاز الطبيعي المسال مع شركة إي ان ان للطاقة القابضة. وبموجب شروط الصفقة، ستقوم إي ان ان بشراء ما يقرب من 1.8 مليون طن متري سنويًا من الغاز الطبيعي المسال على أساس الشحن على متن السفينة بأسعار مركز هنري هب لمدة 20 عامًا، مع بدء عمليات التسليم في منتصف عام 2026 بما يصل إلى 0.9 مليون طن. سنويًا (مليون طن سنويًا) في عام 2027.

ومن أبرز المشاريع، توقيع مصر والسعودية صفقة الهيدروجين الأخضر بقيمة 4 مليارات دولار. وكشفت الحكومة المصرية عن توصلها إلى اتفاق مع شركة أكوا باور السعودية لتطوير مشروع للهيدروجين الأخضر بقيمة 4 مليارات دولار. وكشف وزير الكهرباء المصري د. محمد شاكر، أنه سيتم قريباً تنفيذ خطة عمل للمرحلة الأولى من مشروع الهيدروجين الأخضر. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمرحلة الأولية ما يصل إلى 600 ألف طن سنويا من الأمونيا الخضراء باستثمارات إجمالية من المتوقع أن تتجاوز 4 مليارات دولار.

وقبل ثلاث سنوات، قامت شركة أرامكو السعودية بتصدير أول شحنة من الأمونيا الزرقاء في العالم من المملكة العربية السعودية إلى اليابان. وتبحث اليابان عن موردين يمكن الاعتماد عليهم لوقود الهيدروجين، حيث أن تضاريسها الجبلية ونشاطها الزلزالي الشديد يجعلها غير مناسبة لتطوير الطاقة المتجددة المستدامة. وقبل عامين، أعلنت أرامكو السعودية أنها تخلت عن خططها السابقة لتطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال لصالح الهيدروجين. وقالت الشركة إن الخطة الفورية

للمملكة تتمثل في إنتاج ما يكفي من الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي لوقف حرق النفط في محطات توليد الكهرباء لديها ثم تحويل الباقي إلى هيدروجين.

في وقت، تتوقع المملكة العربية السعودية ضخ استثمارات بقيمة 600 مليار دولار في قطاع البتروكيماويات بحلول 2030. وتوقع وزير الاستثمار م. خالد الفالح، أن تبلغ طلبات الاقتراض للمشاريع السعودية الكبرى نحو 1.5 تريليون دولار، كاشفاً عن طموح المملكة لأن تصبح مركزاً عالمياً لتصدير الهيدروجين النظيف، وذلك على إثر انطلاق أعمال منتدى الاستثمار السعودي - الياباني، أمس الأول الاثنين، في العاصمة الرياض، بحضور وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان كين سايتو، يرافقه 45 شركة كبرى في طوكيو، وأكثر من 400 ممثل من القطاعين الحكومي والخاص بين البلدين.

ولفت الوزير الفالح إلى أن البنوك والمؤسسات اليابانية، أمام فرص لتمويل المشاريع الكبرى في المملكة التي تتطلب الاقتراض لتنفيذ تلك المشروعات. وأكد أن السعودية تستهدف كماً هائلاً من الاستثمارات تفوق الـ12 تريليون ريال (3 تريليونات دولار)، سعياً لتحقيق أهداف الرؤية الطموحة، والتي تشمل كافة القطاعات، مبيناً أن المنتدى سيسلط الضوء على بعض الفرص الاستثمارية غير المستغلة. وبيّن الفالح، أن السوق المالية السعودية «تداول» ستنمو بشكل متزايد، ومن المتوقع أن يكون هناك فرص بقيمة 1.7 تريليون دولار، من خلال أوراق دين أو أسهم، مشيراً إلى أن المنتدى سيعلن عن 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين المملكة واليابان في عدة قطاعات أبرزها المياه، والاتصالات، والطاقة، والخدمات المالية.

وشدد وزير الاستثمار السعودي على أهمية التعاون مع اليابان في مجال بناء السفن والاستفادة من الميزات التنافسية في المملكة والبنية التحتية في مدينة «رأس الخير الصناعية» المتخصصة في الصناعات البحرية. وأكد أن المملكة أطلقت مبادرة «جسري» الرامية إلى تعزيز دورها بصفتها مساهماً رئيسياً لتقديم حلول مرونة سلاسل الإمداد العالمية، في خطوة لمواجهة تحديات هذا القطاع.

وبين بأن العلاقات السعودية - اليابانية شهدت دفعة تعزيزية كبرى بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إلى طوكيو في 2017، التي سبقتها زيارة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، في 2016، التي أرست قواعد الرؤية المشتركة 2030، والتي قطعت نصف مشوارها حتى الآن.ونجح عملاقي الطاقة والبتروكيميائيات بالعالم شركتي أرامكو السعودية، وسابك في أرسال أول شحنة من الأمونيا السعودية قليلة الانبعاثات لتوليد الطاقة إلى اليابان، ليواصلا توسيع وتعزيز تنافسيتهما في انتاج المزيد من الوقود النظيف ليتحصلا على أول اعتماد في العالم من جهة محايدة لمنتجات الهيدروجين والأمونيا قليلة الانبعاثات، مما دفع كوريا الجنوبية لتأمين صفقات توريد سعودية لنفس المنتج، وثم واصلت اليابان الحصول على المزيد من الشحنان في العام الماضي.

ودفعت قوة جودة الأمونيا السعودية قليلة الانبعاثات لتوليد الطاقة، اليابان مجدداً للحصول على المزيد من الشحنات في 2023، وبالتالي وصلت أول شحنة من الأمونيا قليلة الانبعاثات حاصلة على شهادة معتمدة من جهة محايدة لاستخدامها وقودًا لتوليد الكهرباء، ما يُعد علامة فارقة في مسيرة تطوير حلول الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتأتي هذه الشحنة ثمرة تعاونٍ فعّال بين عدة جهات في سلسلة القيمة للأمونيا قليلة الانبعاثات، وقد أنتجت شركة سابك للمغذيات الزراعية الأمونيا باستخدام (اللقيم) المنتج من أرامكو السعودية، وجرى بيعها لشركة فوجي أويل («إف أو سي») اليابانية عن طريق شركة أرامكو للتجارة.

وتولّت شركة ميتسوي أو إس كي لاينز («إم أو إل») مسؤولية نقل السائل إلى اليابان، ثم تم نقل الأمونيا قليلة الانبعاثات إلى مصفاة سوديغوارا حيث يتم استخدامها في توليد الكهرباء عن طريق الحرق المشترك، بدعم فني من شركة جابان أويل إنجنيرنغ كو («جي أو إي»). وتُصنَّف الأمونيا على أنها قليلة الانبعاثات لأن كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة أثناء إنتاجها سبق احتجازها واستخدامها في تطبيقات التكرير والمعالجة.

وأعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية عن خطط لزيادة استخدام الأمونيا كوقود لتوليد الكهرباء وأنظمة دفع السفن، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف البلاد الرامية إلى إزالة الكربون بحلول عام 2050م. وتُعدّ شحنة الأمونيا قليلة الانبعاثات التي وصلت إلى اليابان جزءًا من جهود كبيرة تبذلها أرامكو السعودية وشركة سابك للمغذيات الزراعية لإنشاء شبكة إمدادات عالمية من هذا الوقود منخفض الانبعاثات الكربونية، كما تطلع استعداد الشركتين إلى توريد الأمونيا قليلة الانبعاثات لتلبية احتياجات الطلب المبكر للعملاء الآخرين.

النفط يتجه لتسجيل خسائر 6 % هذا العام .. التقلب الضمني يتراجع في الأسابيع الأخيرة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

مالت أسعار النفط الخام إلى وتيرة الصعود مع تقلبات محدودة بسبب استمرار الأخطار الجيوسياسية والتوترات في منطقة الشرق الأوسط.

ومع توقع تباطؤ نمو الطلب يمكن أن تتحول السوق إلى فائض في بداية عام 2024 ومع استمرار تجاوز الطلب للإمدادات المتاحة في فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي ستظل المخزونات عرضة للأخطار الاقتصادية والجيوسياسية المتزايدة.

ويقول مختصون ومحللون نفطيون: إن المكاسب الأخيرة التي حققها النفط الخام ساعدت في تقليص الانخفاض السنوي، حيث يتجه الخام نحو خسارة بنحو 6 في المائة هذا العام.

ورجح المختصون أن يشهد الأسبوع بين عطلات عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة سيولة ضعيفة مع انخفاض إجمالي الفائدة المفتوحة عبر عقود النفط الرئيسة منذ منتصف هذا الشهر تقريبا كما انخفض التقلب الضمني للنفط خلال الأسابيع الأخيرة.

ونوه المختصون إلى اعتماد المصافي الصينية المستقلة بشكل كبير على النفط الخام الخاضع للعقوبات في عام 2023، ما أدى إلى إبعاد البيوت التجارية الغربية.

وأشار المختصون إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وسط توترات جيوسياسية متزايدة كما تتزايد المخاوف أيضا بشأن زيادة العرض في الولايات المتحدة مع استمرار ارتفاع مخزونات الخام والإنتاج في الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، قال لـ«الاقتصادية» مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة: إن هناك مؤشرات قوية على عودة الضغط الصعودي مرة أخرى على أسعار النفط الخام، موضحا أنه في الوقت الحالي يبدو أن خام برنت يحاول أن يفعل الشيء نفسه الذي يتجه إليه خام غرب تكساس الوسيط وهو التعافي من أدنى مستوى بشكل كبير.

وتوقع أن يكون الشهران المقبلان مثيرين للاهتمام خاصة مع تطلع البنوك المركزية إلى تخفيف السياسة النقدية وتحديدا مجلس الاحتياطي الفيدرالي، لذا فمن المحتمل رؤية التجار يبدؤون في المراهنة على تسارع الزخم الإيجابي للنفط الخام مع عدم استبعاد احتمالية رؤية تراجعات متعددة.

من جانبه، ذكر لـ«الاقتصادية» سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أنه بسبب التغيرات غير المتوقعة في العوامل التي تؤثر في أسعار النفط، أصبحت هذه السلعة شديدة التقلب، مشيرا إلى وجود عوامل عدة رئيسة لها تأثير كبير على أسعار النفط وفي مقدمتها ضعف وتأرجح بيانات الطلب العالمي.

وأشار إلى تأثر السوق بشكل كبير بارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة حيث زاد منتجو الوقود البديل والنفط الصخري في الولايات المتحدة إمداداتهم بعدما وجد منتجو النفط الصخري طرقا لاستخراج النفط بشكل أكثر كفاءة.

من ناحيته، أوضح لـ«الاقتصادية» جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، أن طبيعة النفط الخام تتسم بالتغيرات قصيرة المدى في العرض والطلب وتعني أن أسعاره غير منتظمة بشكل طبيعي، علاوة على ذلك فإن النمو

الاقتصادي في دول مثل الهند والصين واستخدام الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة قد تسبب في مزيد من التغييرات في العرض والطلب، ما يسهم في زيادة تقلب الأسعار.

وأضاف أن «أوبك» تتمتع بكثير من الطاقة الفائضة للنفط، لكنها لا تتسرع في استنزافها لتبقى عنصر أمان في مستقبل الصناعة، لكنها تدعو وتشجع باستمرار على زيادة الاستثمارات خاصة في مشاريع المنبع.

بدورها، ذكرت لـ«الاقتصادية» ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، أن الطلب العالمي على النفط لا يزال يتجاوز التوقعات، حيث سجل الطلب الصيني على النفط في سبتمبر الماضي أعلى مستوى آخر على الإطلاق فوق 17 مليون برميل يوميا، مدفوعا بقطاع البتروكيماويات المزدهر، وجاءت هذه المكاسب على حساب منتجي البتروكيماويات في أماكن أخرى وخصوصا في أوروبا.

ونوهت إلى أنه رغم تعزيز مكاسب كفاءة الطاقة وتوسيع أساطيل السيارات الكهربائية والعوامل الهيكلية فمن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط إلى مستوى سنوي قياسي يبلغ 102.9 مليون برميل يوميا في عام 2024.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، لم تشهد أسعار النفط تغيرا يذكر في وقت يراقب المستثمرون التطورات في البحر الأحمر مع استئناف بعض شركات الشحن الكبرى للمرور من المنطقة رغم استمرار الهجمات والتوتر الأوسع نطاقا في منطقة الشرق الأوسط.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت قليلا إذ هبطت 5 سنتات أو 0.1 في المائة إلى 81.02 دولار للبرميل، وكذلك خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي الذي انخفض 12 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 75.45 دولار للبرميل.

وأنهى الخامان جلسة أمس الأول على ارتفاع بأكثر من 2 في المائة، إذ غذت الهجمات على سفن في البحر الأحمر المخاوف من تعطل عمليات الشحن إضافة إلى تأثير تزايد الآمال في خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وهو ما قد يعزز النمو الاقتصادي ويزيد الطلب على الوقود.

ورغم استمرار الهجمات، استأنفت شركات شحن كبرى مثل ميرسك الدنماركية وسي.إم.أيه سي.جي.إم الفرنسية المرور عبر البحر الأحمر بعد نشر قوة عمل متعددة الجنسيات في المنطقة.

ومن العوامل التي حدت أيضا من تراجع أسعار النفط الأربعاء استمرار دعم السوق بتكهنات بأن الفيدرالي الأمريكي سيبدأ خفض أسعار الفائدة في عام 2024.

ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل تكاليف الاقتراض، الأمر الذي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي زيادة الطلب على النفط.

روسيا توجه إمداداتها النفطية بعيدا عن أوروبا .. تصدير معظمها إلى الصين والهند

الاقتصادية

قال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي إن معظم صادرات النفط الروسية العام الجاري تم شحنها إلى الصين والهند، بعد أن وجهت موسكو إمداداتها بعيدا عن أوروبا بسرعة ردا على العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب عليها.

وقال نوفاك، المسؤول عن قطاع الطاقة في البلاد، لقناة روسيا - 24 الرسمية إن موسكو نجحت في تفادي العقوبات المفروضة على نفطها وتحويل تدفقاتها من أوروبا إلى الصين والهند اللتين تستقبلان معا نحو 90 في المائة من صادرات الخام الروسي.

وبحسب «رويترز»، أضاف أن روسيا بدأت بالفعل في تكوين علاقات مع دول آسيا والمحيط الهادئ قبل أن يفرض الغرب عقوبات على موسكو بعد بدء الصراع في أوكرانيا في فبراير 2022.

وقال نوفاك «فيما يتعلق بتلك القيود والحظر على الإمدادات إلى أوروبا والولايات المتحدة.. فإن هذا لم يسفر إلا عن تسريع عملية إعادة توجيه تدفقات الطاقة الخاصة بنا».

وأضاف أن حصة أوروبا من صادرات النفط الخام الروسية تراجعت إلى ما يراوح بين 4 و5 في المائة فقط، بعدما كانت تراوح بين 40 و45 في المائة.

وتابع «الشركاء الرئيسون حاليا هم الصين، التي ارتفعت حصتها إلى 45 - 50 في المائة تقريبا وبالطبع الهند.. وفي السابق، لم تكن هناك إمدادات للهند بشكل أساسي وفي غضون عامين، وصل إجمالي حصة الإمدادات إلى الهند إلى 40 في المائة».

وفي حديثه عن تحالف «أوبك +» الذي يضم أكبر الدول المنتجة للنفط، قال نوفاك إن روسيا مستمرة في الوفاء بالتزاماتها بشأن تخفيضات الإمدادات وتتوقع أن يراوح سعر خام برنت بين 80 و85 دولارا للبرميل العام المقبل، وهو ما يتماشى بشكل عام مع المستويات الحالية.

وقال نوفاك إن الدول الأعضاء في تحالف «أوبك +» لا تعمل على تحديد مستوى معين لأسعار النفط.

وأضاف نائب رئيس الوزراء الروسي «مهمتنا هي تحقيق التوازن بين العرض والطلب حتى تعمل الصناعة بشكل مستقر».

واتفقت منظمة «أوبك» وحلفاؤها، على خفض إنتاج المجموعة بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول جراء تراجع أسعار النفط الخام.

وقال نوفاك إن «روسيا مشارك مسؤول في اتفاق» خفض الإنتاج، مضيفا أن «شركاتنا تفي بالتزاماتها».

وأوضح أن استهلاك الكهرباء في روسيا ارتفع 4 في المائة خلال 2023، مضيفا أن «إجمالي استهلاك الكهرباء ارتفع 4 في المائة هذا العام».

وأعلنت الولايات المتحدة الشهر الماضي أيضا فرض عقوبات على مشروع أركتيك إل.إن.جي 2، وهو مشروع للغاز الطبيعي المسال تديره شركة نوفاتيك الروسية.

وحسبما ذكرت صحيفة «كوميرسانت» اليومية، أوقف المساهمون الأجانب المشاركة في المشروع خوفا من ردود الفعل الناجمة عن العقوبات، وتخلوا عن مسؤولياتهم عن تمويل المشروع وعقود الشراء للمصنع.

وذكرت مصادر في القطاع الأسبوع الماضي أن العقوبات أدت أيضا إلى إعلان نوفاتيك ظرف القوة القاهرة بشأن إمدادات

الغاز الطبيعي المسال من المشروع.

وقال نوفاك إن أول خط بالمشروع بدأ فعليا في إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومن المتوقع أن تصل الإمدادات الأولى في الربع الأول من 2024.

وقالت المصادر في القطاع إن الخط الأول من المشروع تمكن من إنتاج «القطرات الأولى» من الغاز الطبيعي المسال، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن يصل إلى القدرة الإنتاجية المعلنة والبالغة 6.6 مليون طن سنويا.

نيجيريا تقترب من توقيع أول اتفاق لتصدير الغاز إلى جنوب إفريقيا

الاقتصادية

أعلنت شركة «ريفرسايد إل.إن.جي» النيجيرية للغاز الطبيعي المسال أنها تجري محادثات لتصدير الغاز المسال إلى جنوب إفريقيا، فيما سيكون أول اتفاق من نوعه بين البلدين.

وفي وقت سابق من العام الحالي، وقعت الشركة اتفاقية شراكة لتصدير الغاز مع شركة يوهانس شفيتسه إنيرجي إمبورت من ألمانيا، ولأن تبحث عن اتفاقيات جديدة لتصدير الغاز المسال إلى أوروبا، بحسب ديفيد إيجي الرئيس التنفيذي للشركة.

وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى أن نيجيريا تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في إفريقيا.

وقال إيجي في مقابلة مع «بلومبيرج» «ربما نكون قريبين في العام الذي شارف على الانتهاء من الوصول إلى سوق أخرى وستكون في جنوب إفريقيا.. هناك سوق غاز تتطور بشدة في المنطقة، على بعد نحو 3000 ميل بحرى من نيجيريا وتشمل الجنوب الإفريقى وغرب إفريقيا وشمال غرب أوروبا وصولا إلى البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية بشكل أوسع».

ورفض إيجي تقديم مزيد من التفاصيل عن المحادثات مع نظرائه في جنوب إفريقيا، مشيرا إلى بنود السرية. كما تبحث الشركة النيجيرية عن فرص لتصدير الغاز إلى ليبيريا والكاميرون.

وتعاني جنوب إفريقيا انقطاعات مزمنة للكهرباء بسبب تدهور الأوضاع المالية لشركة الكهرباء الحكومية إسكوم، ما يحول دون زيادة إنتاجها من الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد. وتعثر بدء شراء الكهرباء من الشركات الخاصة بسبب مشكلات شبكة النقل والدعاوى القضائية ذات الصلة.

وقال إيجي إن جنوب إفريقيا لا تمتلك حاليا المنشآت اللازمة لتسلم شحنات الغاز المسال. ومن المتوقع ألا تصل تلك الشحنات قبل 2027، وهو ما يعني أن هناك وقتا لإقامة البنية التحتية اللازمة لاستقبال الشحنات.

عودة اليابان لاستخدام المحطات النووية المتوقفة يثير حالة من الجدل الاقتصادية

للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050، تسعى اليابان للعودة إلى استخدام المحطات النووية المتوقفة الآن في البلاد، لتعيد بذلك إثارة حالة من الجدل المؤلم بشأن ضرورة استخدام الطاقة النووية وأهمية سلامتها.

وكان أكبر زلزال شهدته اليابان في تاريخها المسجل، الذي وقع في 11 من مارس 2011، تسبب في حدوث موجات مد عاتية (تسونامي)، ما أدى إلى مقتل أكثر من 18 ألف شخص، وانقطاع التيار الكهربائي عن أنظمة التبريد في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة.

وبحسب «الألمانية»، أدى الانصهار النووي، الذي وقع لاحقا، إلى إجلاء السكان القريبين للفرار من الإشعاعات الضارة الناجمة عما حدث.

وبعد مرور 12 عاما على الكارثة، لا تزال بعض المناطق في مقاطعة فوكوشيما، غير قابلة للسكن فيها، كما لا يزال بعض سكانها يعارضون بشدة الطاقة النووية.

وبعد وقوع الحادث، انخفضت نسبة الطاقة النووية كنسبة من مزيج الكهرباء في اليابان، من نحو 30 في المائة إلى 6 في المائة في 2019.

إلا أن خطة البلاد نحو الحياد الكربوني بحلول 2030، تتوقف على تعزيز الطاقة النووية مرة أخرى بما يصل إلى 20 في المائة على الأقل.

ونقلت «لوس أنجلوس تايمز» عن تاتسويا تيرازاوا، الرئيس التنفيذي لـ «معهد اقتصاديات الطاقة في اليابان»، إنه لكي تحقق البلاد ذلك، فإنها ستحتاج إلى إعادة تشغيل 15 مفاعلا نوويا آخر من أصل 33 مفاعلا.

وكان قد تم إغلاقها جميعا لأعوام بعد وقوع الكارثة، وواجهت المفاعلات عقبات كبيرة مرتبطة بمدى سلامتها، إضافة إلى معارضة عامة لإعادة تشغيلها. حتى الآن، لم يستأنف العمل إلا 12 مفاعلا فحسب.

وترى المنظمات البيئية ومنتقدو توليد الطاقة النووية أن اليابان يمكنها تجنب إعادة تشغيل محطاتها النووية، من خلال إقامة مزيد من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافة إلى زيادة كفاءة الطاقة، وتحسين المرونة في نظام توزيع الكهرباء داخل البلاد.

وأضاف الرئيس التنفيذي لـ «معهد اقتصاديات الطاقة في اليابان»، أن الحوافز الضريبية المواتية قد حفزت بالفعل النمو السريع في مجال الطاقة الشمسية، بينما يتسبب تراجع سرعات الرياح والأعاصير المتكررة في جعل طاقة الرياح أقل جدارة بالثقة في آسيا.

وقال تيرازاوا إنه دون الحصول على الطاقة النووية، فستحتاج اليابان إلى استيراد الهيدروجين الأكثر تكلفة، لاستخدامه في قطاعي النقل والتصنيع، إضافة إلى الأمونيا، التي تساعد عند مزجها مع الفحم والغاز على تقليل الانبعاثات الناتجة عن الحرق.

ومن المتوقع أن يمثل الهيدروجين والأمونيا نحو 1 في المائة فقط من مزيج الطاقة في اليابان بحلول 2030.

مصر توقع عقوداً للطاقة والأغذية والموانئ الشرق الأوسط

أعلنت الحكومة المصرية يوم الثلاثاء توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية والشركة القابضة لكهرباء مصر والشركة الصينية لمعدات وتكنولوجيا الطاقة الكهربائية المحدودة، وذلك لبدء الدراسات والقياسات التمهيدية لتطوير مشروع طاقة شمسية بقدرة 10 غيغاواط.

وذكرت رئاسة الوزراء المصرية في بيان أن المشروع عند اكتماله سيقلل التكلفة السنوية للغاز الطبيعي بنحو مليار دولار سنويا. وأضاف البيان أن مشروع الطاقة الشمسية، الذي يأتي في إطار مبادرة المر الأخضر في مصر، سينتج عند اكتماله نحو 29784 غيغاواط/ساعة من الطاقة النظيفة سنويا، بما سيسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 14 مليون طن.

وجاء في البيان أن التوقيع على مذكرة التفاهم يأتي في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة للطاقة وخطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بزيادة حجم القدرات من الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة، والحد من استخدام الوقود لتحقيق خطة التنمية المستدامة المستهدفة من الدولة.

وقال وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري محمد شاكر إن مصر «تبنت برنامجا طموحا للنهوض بقطاع الكهرباء المصري في شتى المجالات، وعلى رأسها تعظيم استغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وتشجيع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للاستثمار في هذا المجال».

وأضاف أن «من شأن ذلك البرنامج أن يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود، مع مواصلة خفض الانبعاثات الكربونية، بما يتماشى ويتواكب مع مستهدفات الدولة للوصول إلى نسبة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة حتى 42 في المائة بحلول عام 2030 إضافة إلى التكامل مع الاستراتيجية الوطنية للمناخ 2050 بما يضمن مواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق نمو اقتصادي مستدام».

وفي سياق منفصل، أعلنت الحكومة المصرية يوم الأربعاء توقيع عقود إنشاء أكبر مجمع لصناعات الأغذية الزراعية في الشرق الأوسط، بين شركة «مافي» لتصنيع الحاصلات الزراعية وشركات موردة لأحدث التكنولوجيات في مجال صناعة الأغذية الزراعية، وذلك باستثمارات تصل إلى 300 مليون دولار.

وأوضح البيان أن المجمع الذي سيقام على مساحة 154 ألف متر مربع بمدينة السادات (غرب القاهرة)، سينتج ما يزيد على 100 ألف طن من المنتجات الزراعية الغذائية سنويا في المرحلة الأولى، مستهدفا تصدير أكثر من 80 في المائة من إنتاجه إلى الخارج. وسيوفر المجمع ما يزيد على سبعة آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

ووقعت الشركة المصرية العقود مع كل من شركة «جي بي تي» لمنطقة الشرق الأوسط لتقديم حلول التكنولوجيا لقطاعات

الأغذية، وشركة «جيا» لمنطقة الشرق الأوسط المتخصصة في توريد تكنولوجيا معالجة الأغذية، وشركة «كابنبلانت» العاملة في مجال تطوير وتوريد الحلول لصناعات الأغذية عالميا.

ومن جهة أخرى، أفاد بيان لمجلس الوزراء بأن مصر وقعت يوم الأربعاء اتفاقية مع مجموعة «موانئ أبوظبي» لتشغيل وصيانة محطة (سفاجا 2) متعددة الأغراض بميناء سفاجا.

وقال وزير النقل المصري كامل الوزير إن محطة سفاجا 2 الجديدة ستستوعب مليون حاوية سنويا وستستقبل سبعة ملايين طن من البضائع. وأضاف أن الوزارة استثمرت 3.6 مليار جنيه (116.7 مليون دولار) لتطوير ميناء سفاجا. وذكر البيان أن المشروع الذي تبلغ مساحته 810 آلاف متر مربع سيبلغ طول رصيفه 1100 متر وعمقه 17 مترا.

روسيا تتهم واشنطن بتدمير أمن الطاقة العالمي بعقوباتها على مشروع «أركتيك 2»

الشرق الأوسط

أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، يوم الأربعاء، أن العقوبات الأميركية التي تستهدف مشروع روسيا الضخم للغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي «أركتيك 2» غير مقبولة وتُقوِّض أمن الطاقة العالمي.

وقالت المتحدثة، في مؤتمر صحافي أسبوعي: «نعتبر مثل هذه التصرفات غير مقبولة، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع التجارية الدولية الكبيرة، مثل مشروع أركتيك 2، الذي يؤثر على توازن الطاقة في عدد من الدول»، وفق «رويترز».
وأضافت: «إن الوضع المحيط بمشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2 يؤكد مرة أخرى الدور المدمر للأمن الاقتصادي العالمي الذي تلعبه واشنطن التي تتحدث عن ضرورة الحفاظ على هذا الأمن، ولكن في الواقع تحاول، من خلال تحقيق مصالحها الأنانية، الإطاحة بالمنافسين وتدمير أمن الطاقة العالمي».

وأشارت إلى أن التعاون بين روسيا والصين اللتين تشارك شركاتهما في مشروع الغاز الطبيعي المسال، سيستمر في التعزيز، بما في ذلك في مجال الطاقة.

ودافعت وزارة الخارجية الصينية، يوم الثلاثاء، عن مشروع الغاز الطبيعي المسال الروسي 2 في وجه العقوبات الأميركية، مشيرة إلى أن مشاركة الصين في مشروع «أركتيك 2» يجب ألا تكون هدفاً لأي تدخل أو قيود من طرف ثالث.
ويُعدّ المشروع، الذي يقع في شبه جزيرة جيدان بالقطب الشمالي، عنصراً رئيسياً في جهود روسيا لتعزيز حصتها في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية إلى الخُمس بحلول 2030 - 2035، من 8 في المائة الآن. وتُعدّ روسيا رابع أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال المنقول بحراً، بعد الولايات المتحدة وقطر وأستراليا.

وفرضت الدول الغربية عقوبات واسعة النطاق على الشركات والأفراد الروس، بعد قرار «الكرملين» إرسال عشرات الآلاف من القوات إلى أوكرانيا، في فبراير (شباط) 2022؛ سعياً لشل القوة العسكرية لموسكو. وأعلنت واشنطن، الشهر الماضي، العقوبات ضد القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2.
وذكرت صحيفة «كوميرسانت» اليومية، الاثنين، أن المساهمين الأجانب أوقفوا المشاركة في مشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2 بسبب العقوبات، وتخلّوا عن مسؤولياتهم فيما يتعلق بتمويل وعقود الاستحواذ على المحطة الجديدة.

وتمتلك كل من شركتي النفط الحكوميتين الصينيتين الكبيرتين، وشركة البترول الوطنية الصينية «سي إن بي سي»، حصة 10 في المائة بالمشروع، الذي تسيطر عليه شركة «نوفاتيك»؛ أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في روسيا، والمالكة لحصة 60 في المائة بالمشروع، كما تمتلك شركة «توتال إنيرجي» الفرنسية، وكونسورتيوم يضم شركتي «ميتسوي آند ك»، واليابانية «غوجميك»، حصة تبلغ 10 في المائة لكل منهما.

السعودية.. من رحلة إنتاج النفط إلى مرحلة تصدير الطاقة

حسن يحي
اقتصاد الشرق

عام 2016، وقبل أن تنطلق ما باتت تُعرف اليوم باسم «رؤية السعودية 2030»، ترأس الأمير محمد بن سلمان الجلسة الأولى لمجلس الاقتصاد والتنمية حديث التأسيس، وطرح تساؤلاً حمل فكرةً جديدة، تمحورت حول أن المملكة من أكبر مصدّري النفط في العالم، فلماذا لا تكون مصدّرة للطاقة؟

هذه المعلومات التي كشفها فهد بن عبدالله تونسي، مدير عام مكتب الإدارة الاستراتيجية وأمين عام اللجنة الاستراتيجية في المجلس، وهي الجهة التي تولت لاحقاً إصدار وثيقة «رؤية 2030»، تكشف طموحاً سعودياً لتطوير سياسة النفط القائمة من عشرات السنين، والتوجه فيها إلى بُعدٍ آخر، بما يخفف تأثيرات التحديات التي تحيط بقطاع النفط على الاقتصاد.

ومع انطلاق الرؤية في أبريل 2016، جرى التركيز على التحول نحو إنتاج وتصدير الطاقة، كجزء رئيس من السياسة السعودية. هذا التحول تطلّب التعامل مع عدة ملفات متزامنة، فالطاقة كمفهوم عام تشمل أولاً النفط والغاز، ولا تنتهي بالبتروكيماويات.

التوسع في الغاز

بموازاة كونها من أكبر منتجي النفط، رسخت المملكة خطواتها على خريطة الغاز الدولية، خصوصاً أنها تستحوذ على أحد أكبر احتياطيات الغاز في العالم.

في يوليو الماضي، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية» أمين الناصر أن الشركة تخطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة تتراوح بين 50% إلى 60% بحلول 2030.

ورغم أن غالبية الإنتاج سيأتي من حقل الجافورة، أحد أكبر الحقول غير المستغلة في العالم، والذي يمكن أن يرفع الإنتاج إلى 450 مليون قدم مكعب يومياً بحلول 2030، إلا أن الشركة تبحث التوسع خارجياً أيضاً، من خلال الاستثمار والاستحواذ على حصص في شركات عالمية.

ففي سبتمبر الماضي، استحوذت الشركة على حصة أقلية استراتيجية في شركة «مد أوشن» للطاقة مقابل 500 مليون دولار، وهو ما يعتبر أول استثمار دولي للشركة السعودية في الغاز الطبيعي المسال، لتتوالى عمليات الاستحواذ الخارجي بعد ذلك.

لم تقتصر الاستثمارات عند هذا الحد، إذ قال الناصر في سبتمبر الماضي إن الشركة تتطلع لمزيد من الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي المسال، تعزيزاً لخططها بأن تصبح لاعباً رئيسياً في سوق الغاز المنقول بحراً.

تطوير الهيدروجين رغم التحديات

مع التوسع في قطاع الغاز، بدأت المملكة بدخول صناعات طاقة جديدة. الهيدروجين بألوانه المختلفة، كان من هذه الصناعات، مع أن استخدامه كمصدر فعّال للطاقة لا يزال في مهده، وبحاجة للكثير من الاستثمار والتطوير.

لكن المملكة تراهن على الهيدروجين منذ فترة، ففي مارس 2021 قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان إن السعودية وضعت خططاً طموحة في ما يتعلق بهذه الصناعة، وتخطط لأن تصبح «أكبر مصدر للهيدروجين على وجه الأرض، من دون منازع».

أبرز التحديات الحالية التي تواجه استخدام الهيدروجين، خصوصاً الأخضر، تتمثل في ارتفاع كلفة استخراجه، بالإضافة إلى صعوبة نقله. إذ تبلغ كلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد من الهيدروجين الرمادي ما بين 0.70 – 2.90 دولار. أما الهيدروجين الأخضر، فتكلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد منه تتراوح حالياً بين 2 إلى 10 دولارات. يذكر أن برميل النفط مكافئ لنحو 47.3 كيلوغرام من الهيدروجين، في وقت أن كلفة استخراج النفط السعودي تصل إلى قرابة 3 دولارات للبرميل.

المضي قدماً في الاستثمار

تحديات التكلفة والسلامة لم تثنِ المملكة عن المضي قدماً بالاستثمار في الهيدروجين، مراهنةً على أن التكنولوجيا المستقبلية ستخفض من كلفة استخراجه، ليصبح قادراً على المنافسة عالمياً، بما يعزز من رؤيتها بأن تصبح رائدة إنتاج وتصدير هذا المصدر النظيف للطاقة عالمياً.

هذا التوجه أكده ديفيد إدموندسون، الرئيس التنفيذي لـ«نيوم هيدروجين» وهو أكبر مشروع هيدروجين في العالم، مشيراً إلى أن التحدي الأبرز يتمثل في خفض كلفة الإنتاج لجعله مجدياً اقتصادياً.

ونبّه في تصريحات سابقة لـ«الشرق» على هامش وثائقي بعنوان «الهيدروجين.. طاقة المستقبل؟»، إلى أن اعتماد أحدث وأفضل التكنولوجيات بالإضافة إلى «العمل على نطاق واسع»، يمكن أن تخفض الكلفة.

من جهته، اعتبر ماركو أرتشيلي، الرئيس التنفيذي لـ«أكوا باور» في مقابلة سابقة مع «الشرق»، أن الشركة لديها طموح لتبوء «المركز الرقم واحد» في العالم عندما يتعلق الأمر بهذه التكنولوجيا.

تسريع وتيرة إنتاج البتروكيماويات

تُعدُّ المملكة العربية السعودية رابع أكبر منتج عالمي للبتروكيماويات، وتريد العمل على تحويل ما يصل إلى 80% من كل برميل نفط إلى مواد كيميائية وبترولية محلياً. وسرّعت خلال السنوات الماضية وتيرة عملها على إنتاج منتجات مرتبطة بالنفط الخام، خصوصاً بعدما استحوذت «أرامكو» على «سابك».

ومن ضمن المواد البترولية التي تقوم المملكة بإنتاجها مواد التشحيم، والمنتجات المكررة على غرار غاز البترول المسال والنفتا والبنزين والكيروسين أو وقود الطائرات، والديزل وزيت الوقود والإسفلت.

هذه المنتجات يتم توزيعها داخل المملكة بالإضافة إلى توريدها وبيعها بالتجزئة من خلال شركات تابعة، في أكثر من 17 ألف محطة خدمة في العالم، منها 5300 محطة في الولايات المتحدة، وأكثر من 5200 محطة في الصين وكوريا الجنوبية، و6500 محطة في اليابان، وفقاً لموقع شركة «أرامكو».

كما تُعدُّ «سابك» إحدى أكبر شركات البتروكيماويات في العالم، ومنتج رئيسي لمواد «الإيثيلين» و«البولي إيلثيلين» و«البروبلين» و«البولي بروبلين» والأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية. بما يشكّل قاعدة صلبة لتحقيق مستهدفات المملكة بأن تصبح اللاعب الرئيسي عالمياً بالمنتجات الكيميائية والبترولية.

تحقيق هذه الأهداف لا بد أن يترافق مع استثمارات، إذ تطمح المملكة إلى جذب استثمارات بقيمة 600 مليار دولار في القطاع حتى عام 2030.

إضافة إلى تعزيز الإيرادات من المبيعات، فإن السعودية تراهن على أن النمو السريع للطلب على هذه المواد يمكن أن يعوّض الانخفاض المرتقب في الطلب على النفط الخام خلال السنوات المقبلة، خصوصاً مع زيادة التوجه إلى الطاقة النظيفة سواء في المملكة أو المنطقة أو العالم.

الطاقة المتجددة مصدر جديد

الطاقة في المملكة لا تقتصر على المواد النفطية كمصدر، إذ تتميز السعودية بمساحات شاسعة، وكمية كبيرة من أشعة الشمس، وهي تخطط لاستغلال هذه الفرص في عملية إنتاج الكهرباء.

في ديسمبر الجاري، أوضح وزير الطاقة أنَّ منظومة الطاقة تستهدف إنتاج 50% من مصادر الطاقة المتجددة و50% من محطات التوليد الغازية بحلول عام 2030.

الأمير عبدالعزيز بن سلمان أوضح في كلمة خلال افتتاح منتدى «مبادرة السعودية الخضراء» الذي تزامن مع مؤتمر قمة المناخ «كوب 28» في دبي، أن هناك مشروعات بقدرات تتجاوز 8 غيغاواط قيد الإنشاء في السعودية، ومشروعات بحوالي 13 غيغاواط بلغت مراحل مختلفة من التطوير. وأضاف أن المملكة تعتزم طرح مناقصة جديدة لإنشاء 4 محطات طاقة عالية الكفاءة تعمل بالغاز بقدرة إنتاجية تبلغ 7 غيغاواط، وذلك ضمن مجموعة من المبادرات والسياسات التي تنفذها في إطار «مبادرة السعودية الخضراء» التي أُطلقت عام 2021.

أضاف: «نقوم هذا العام بتشغيل أربع محطات لتوليد الطاقة تعمل بالغاز ذات كفاءة عالية بسعة إجمالية تبلغ 5.6 غيغاواط، وسنقوم ببناء محطات لتوليد الطاقة بالغاز بقدرة 8.4 غيغاواط مع إمكانية احتجاز الكربون».

جذب الشركات الأجنبية

هذا القطاع أصبح جاذباً للاستثمار الأجنبي، إذ تتطلع شركات صينية وكورية جنوبية إلى المملكة بصفتها وجهة لعولمة قواعدها الصناعية، مستفيدة من «الكهرباء الرخيصة، والعلاقات الجيدة مع مجموعة واسعة من البلدان، وموقعاً جغرافياً استراتيجياً بين أوروبا وآسيا وأفريقيا»، حسبما قال شون وانغ، الرئيس التنفيذي للعمليات الدولية في شركة «تي سي أل شونغهوان رنيوابل إنرجي تكنولوجي» المعروفة اختصاراً بـ«TSL»، والتي تبني مصنعاً لرقائق الطاقة الشمسية

بقدرة 20 غيغاواط في المملكة.

بدوره، يرى يو فنغ، نائب الرئيس العالمي لشركة «إنفيجن» إحدى أكبر الشركات المصنعة لطاقة الرياح في الصين أن «السعودية تمتلك مجموعة من أغنى مصادر الطاقة المتجددة. وستشكل طاقات الرياح والشمس والهيدروجين الأخضر قطاعاً أساسياً مهماً جداً لتوليد الطاقة في المملكة، كما ستوفر طاقة جديدة للسوق العالمية».

وزير الطاقة الأردني: نسعى لإنتاج الطاقة الخضراء وتصدير الهيدروجين للعالم

الطاقة

قال وزير الطاقة في الأردن الدكتور صالح الخرابشة، إن بلاده تسعى إلى إنتاج الطاقة الخضراء، وأن تصبح مركزًا عالميًا يصدر الهيدروجين إلى مختلف دول العالم.

ولفت الوزير، اليوم الأربعاء 27 ديسمبر/كانون الأول (2023)، إلى أن المملكة تدرك أهمية الذكاء الاصطناعي، في مواجهة تحديات تحول الطاقة، والتحديات البيئية الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وفق ما جاء في بيان حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

وثمن الخرابشة ثمن اهتمام المؤسسات الأكاديمية وكوادرها من العلماء والباحثين في قضايا الطاقة والتحدياتها، بالذكاء الاصطناعي ودوره المهم، وذلك في كلمة ألقاها خلال رعايته لافتتاح مؤتمر الهندسة الدولي الثاني للكهرباء والطاقة والذكاء الاصطناعي، في جامعة الزرقاء بعنوان « التكامل الذكي في تقنيات الطاقة المتجددة، لغد أفضل».

وطالب الوزير مراكز البحث العلمي بتركيز دراساتها على التطبيقات المتقدمة للذكاء الاصطناعي في مجال الطاقة، بحيث تتضمن حلولا ذكية وتطبيقية لمثل هذه التحديات، وفق ما جاء في بيان وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية.

الهيدروجين في الأردن

قال وزير الطاقة الدكتور صالح الخرابشة، إن هناك توجه عالمي بمجال إنتاج الهيدروجين، باعتباره وقود المستقبل، مشيرًا الى طموحات الأردن في أن يكون مركزًا لإنتاج الطاقة الخضراء وتصديرها إلى العالم.

وعلل الوزير ذلك، بما حققته المملكة الاردن من الوصول إلى نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء الى 27% حتى نهاية العام 2022، مع تبني الوزارة لرؤية طموحة تتمثل في ان تصل هذه النسبة الى 50% في العام 2030، وذلك بالاعتماد على الحلول العلمية والعملية ، وذات الجدوى الاقتصادية.

وأضاف: «هناك فرص عديدة في مجال تحول الطاقة، بصفته توجهًا عالميًا، لا سيما أن هناك دور كبير للعلماء والبحث الحرب، وللعلم الحديث والذكاء الاصطناعي في تقليل الفترة الزمنية للتحول الطاقي، بما يسهم في بناء مستقبل طاقوي أكثر فاعلية وصديق للبيئة».

ولفت الوزير صالح الخرابشة إلى جهود وزارته وشركاء القطاع في تطوير شبكة الكهرباء في الأردن، وتجهيزها من خلال الطرق الحديثة، الرامية لتعظيم الاستفادة من القدرة التوليدية الكبيرة لمحطات الطاقة المتجددة، وفق ما جاء في البيان الذي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

بالإضافة إلى ذلك، وفق وزير الطاقة الأردني، تستهدف الجهود تحديد كيفية التعامل مع محطات الطاقة المتجددة، من حيث المواءمة بين مراكز التوليد و مراكز الاستهلاك، والقدرة على التنبؤ بأنماط الاستهلاك.، لافتا الانظار الى اهمية استخدام التقنيات الحديثة في التخزين الكهربائي.

حلول ابتكارية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

قدم وزير الطاقة الأردني الدكتور صالح الخرابشة، الشكر للقائمين على تنظيم النسخة الثانية من المؤتمر، مبديًا تطلعه إلى أن يشهد مشاركة فاعلة من العلماء والباحثين والمهندسين، وأن تسهم النقاشات والحوارات في الخروج بأفكار وحلول ابتكارية وريادية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال الكهرباء والطاقة لتحقيق التنمية المستدامة.

بدوره، قال رئيس المؤتمر، عميد كلية الهندسة التكنولوجية في جامعة الزرقاء الدكتور تيسير الغانم، إن المؤتمر ملتزم بتسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه الصناعة في مجالات الطاقة والهندسة والذكاء الاصطناعي، من خلال النقاشات والتعاون لإيجاد حلول مبتكرة من خلال الأوراق البحثية المشاركة.

ولفت الدكتور تيسير الغانم إلى أن المؤتمر في نسخته الثانية للعام 2023 يشهد مشاركة واسعة من حيث عدد الأوراق العلمية المشاركة، التي بلغ عددها 157 ورقة بحثية، من 23 دولة في التخصصات والمحاور الرئيسة.

مشروعات أسترالية وألمانية

يشار إلى أن قطاع الهيدروجين في الأردن يترقب استثمارات جديدة من دول غربية، في مقدمتها ألمانيا وأستراليا، والتي تأتي ضمن التوجهات العالمية لخفض الانبعاثات ووضع خريطة جديدة لمستقبل الطاقة النظيفة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكان رئيس الوزراء الأردني الدكتور بشر الخصاونة، قد عقد في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الجاري، لقاءين منفصلين مع رئيسي شركتين عالميتين، الأول هو الرئيس التنفيذي لشركة فورتيسكو الأسترالية الدكتور مارك هاتشينسون، والثاني هو الرئيس التنفيذي لشركة إنيرتراج الألمانية جونارهيرنج، على هامش مشاركته في فعاليات قمة المناخ كوب 28 في الإمارات.

وبحث الخصاونة، خلال اللقاءين، الاستثمارات التي تعتزم كل منهما إقامتها في مجال الهيدروجين الأخضر في الأردن والأمونيا الخضراء.

العراق وإيران يتفقان على تشكيل لجنة لتطوير حقول النفط المشتركة

العربية

أعلنت وزارة النفط العراقية، اليوم الأربعاء، أن بغداد وطهران اتفقتا على تشكيل لجنة مختصة بتطوير الحقول الحدودية المشتركة بين الدولتين وذلك في إطار تعزيز وتوسيع فرص التعاون المشترك.

وقالت الوزارة في بيان إن الاتفاق جاء خلال اجتماع في طهران بين وزير الطاقة العراقي حيان عبد الغني ونظيره الإيراني جواد أوجي.

ونقل البيان عن عبد الغني قوله إنه جرى الاتفاق مع الوزير الإيراني على تشكيل لجان متخصصة منها لجنة تطوير الحقول الحدودية المشتركة وفق السياقات والأعراف الدولية التي تضمن حقوق كل طرف، ولجنة التعاون المشترك في مجال استثمار وتجميع الغاز والصناعات البتروكيماوية والطاقة المتجددة، ولجن تأهيل وتطوير المصافي، وفق وكالة أنباء العالم العربي.

وأضاف الوزير أنه سيجري أيضا التعاون في مجال تسويق النفط والحفر وتوريد الأنابيب والمواد الاحتياطية والاستكشافات النفطية وغيرها.

كما تضمن الاجتماع التوقيع على مذكرة للتعاون المشترك في مجال التدريب والتطوير بين الوزارتين.

شكراً